

# قواعد اشتباك سياسي جديدة في تونس للجم تغول حركة النهضة

## النهضة تتعمد التشويش على مفاوضات «حكومة الرئيس 2»

منذ إعلان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ الاستقالة من منصبه وإبعاده وزراء من حركة النهضة، زادت سخونة المواجهة السياسية في تونس، بعد أن تجلّس إلى العلن حجم الصراع على المناصب بين الأحزاب، وفي ظل مساعي النهضة التشويش على مفاوضات «حكومة الرئيس 2»، وأسماستها في الحفاظ على حكومة على المقاس دون إيلائها اهتماما لتداعيات الصراع على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب في البلد.



الجعفري قاسمي  
صحافي تونسي

تونس - ترسم التطورات المتسارعة للمشهد السياسي في تونس بمساربه الحكومي والبرلماني، منحنيا مساعدا نحو اتجاهات متعددة، وسط قواعد اشتباك سياسي متحركة مع مزيج من الانتظار المحمول على حسابات لا تزال الكثير من الأطراف تحاول أن تخط عنوانينها بما يصعب معها توقع نهاياتها أو الجزم بمخرجاتها.

لكن ذلك لا يمنع من القول إن تلك التطورات تدفع أيضا بقوة نحو إعادة تشكيل قواعد الاشتباك السياسي بما يؤسس لمرحلة جديدة بدأت تتبلور لتغيير مفهوم المواجهة السياسية، لجهة تحجيم سطوة حركة النهضة الإسلامية، وتقليص دور رئيسها راشد الغنوشي عبر تضيق هامش مساحة المناورة لديه.

وعلى هذه القاعدة يمكن فهم مغزى ما يجري على أنه تحول جدي في المواجهة، باعتبار أن تلك التطورات تتعلق باستقالة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، وإبعاد جميع وزراء حركة النهضة من حكومة تصريف الأعمال، إلى جانب تقدم ثلاث كتل نيابية رسميا بعريضة لسحب الثقة من راشد الغنوشي كرئيس للبرلمان. وبذهب المراقبون للشان التونسي إلى القول إن تلك التطورات بعناوينها

الراهنة، وبتفاصيلها الملحقة، لا تجعل المشهد العام في البلاد أمام متغير مفصلي ستكون له تداعيات متنوعة فقط، وإنما

### صراع ساخن



نور الدين العرابي  
رئيس المكتب السياسي للنهضة

هيكال المكي  
قيادي في حركة الشعب

نافذة بفعل القانون، وتسعى من خلال هذا الإصرار إلى محاولة التشويش على عودة المبادرة الدستورية لاختيار رئيس الحكومة الجديد إلى الرئيس قيس سعيد، الذي بدأ فعليا في إجراء مشاورات حول الشخصية السياسية الجديدة لخلافة إلياس الفخفاخ، حيث راسل رسميا الأحزاب والكتل البرلمانية، وطلب منها اقتراحاتها بهذا الشأن.

ويرى مراقبون أن هذه المحاولة ليست ذات جدوى بالقياس إلى طبيعة الأزمة وتعقيداتها، والمآزق الذي تردت فيه حركة النهضة التي وجدت نفسها خارج الحكم، ورئيسها مهدد في نفس الوقت بإزاحته من رئاسة البرلمان، وسط اختلاط في الحسابات السياسية جعلها تستغفد آخر أوراق الضغط التي لديها.

وتحاول حركة النهضة أن تقاوض بهذه الورقة عملية سحب الثقة من رئيسها راشد الغنوشي كرئيس للبرلمان، مع الإبقاء على خيارات أخرى على طاولة المفاوضات لتوسيع دائرة المراهنات الخاطئة التي تخدم مصالحها، وتغطي بها خيبتها المرتسمة في تصريحات قادتها التي بدت في معظمها متضاربة ومتناقضة.

ويتضح ذلك جليا في تأكيد الناطق الرسمي باسم حركة النهضة النائب عماد الخميري على أن حركته "لا تريد الدخول في مسارات فيها تاويل للدستور خلال مرحلة ما بعد حكومة إلياس الفخفاخ، وأنها ستذهب مع ما تقرره مؤسسة رئاسة الجمهورية في هذا الخصوص". لكنه استدرك قائلا "حركة النهضة ستجري حوارا مع كافة الكتل البرلمانية على قاعدة نتائج انتخابات 2019 وستسعى إلى تجنب ما حصل في الماضي من 'فيتو' تسبب في تشكيل حكومة غير متجانسة"، وذلك في الوقت الذي وصف فيه نور الدين العرابي، رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة، تقديم لائحة سحب الثقة من

ويعتقد أن هذا الإصرار يعد "أمرا خطيرا، وسيجعلنا نعيش تجربة حكومي طرابلس وبنغازي في تونس"، وذلك في اتهام ضمني بأن الغنوشي يريد استنساخ ما تشهده ليبيا حاليا من انقسامات حادة، وسط صراع على الشرعية بين حكومة في طرابلس برئاسة فايز السراج، وأخرى في بنغازي برئاسة عبدالله النقي.

وعلى وقع هذه الخلافات المتصاعدة، ارتفعت الأصوات المحذرة من عواقب عودة حركة النهضة الإسلامية إلى الفخ في رماذ الفتنة التي كان الرئيس قيس سعيد قد حذر منها، وذلك في الوقت الذي تؤكد فيه القراءات أن هذه الحركة المسبوبة على الإخوان المسلمين لم تعد تملك أوراق الضغط التي تحولها فرض موقفها.

لكن هذا الاندفاع الذي تسعى غالبية القوى السياسية إلى تسريع عناصره، لتهيئة مناخ داخلي قادر على فرض واقع جديد، ما زال يحتاج مع ذلك إلى حسم العديد من المعطيات المتأرجحة



نفوذ الغنوشي يتضاءل يوما بعد يوم

في علاقة بحسابات بعض الأحزاب، وخاصة منها حزب قلب تونس الذي ما زال يوفر الغطاء لحركة النهضة رغم إدراكه بأن سطوتها اقتربت من آخر فصولها.

# أحزاب تونس ما بعد الثورة تفتعل معارك جانبية للتغطية على فشلها

180 دولة في مؤشر مكافحة الفساد. الانتقادات للتعاطي الرسمي في تونس مع الظاهرة لم تقتصر على المنظمات الدولية حيث أوضحت هيئة مكافحة الفساد على لسان رئيسها شوقي الطيب أن البلاد تخسر سنويا ما لا يقل عن 3 مليارات دولار جراء الفساد.



ناجي جلول  
جل القطاعات في تراجع  
صورة تونس خارجيا  
تم الإساءة إليها

تسرين العماري  
هناك من يسعى  
لاستحضار أجواء 2011  
وتدمير تونس من الداخل

وفي الأثناء، تتفاقم أزمة المديونية في تونس حيث بلغت ديون البلاد الخارجية 92 مليار دينار حسب رئيس الوزراء المستقيل إلياس الفخفاخ وهو ما يعزز المخاوف من انزلاق البلاد نحو الإفلاس خاصة مع تزايد الاحتجاجات وحالة اليأس من الطبقة السياسية.

وفي تعليقه على ذلك تقول تسرين العماري "نحن نكتفئ بتحريك على أكثر من صعيد من أجل تحسين ظروف عيش التونسيين.. قدمنا مشاريع قوانين ودافعنا على مشاريع أخرى على غرار مشروع قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي والذي من المقرر أن يشغل 600 ألف عاطل، لكن هذه الملفات لا يجب أن ننسيتها وجود أطراف تسعى لتخريب تونس من الداخل".

الغذائي وغيره". ويرهن جلول، الذي شغل منصب وزير تربية في وقت سابق، نهاية الأزمة الراهنة التي تشهدها بلاده بوضع حد لنظام الحكم القائم قائلا "الكل متفق على أن النظام السياسي كارثي.. لكنهم لا يريدون تغييره".

ونظام الحكم في تونس، وهو شبه برلماني، بات في مرمى الانتقادات مع تازم المشهد السياسي حيث توالى المطالبات بتغييره لوقف تشتت الصلاحيات بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والبرلمان. وتأتي هذه التطورات في وقت دفعت فيه ضغوط حركة النهضة وحلفاؤها على رئيس الحكومة بسبب تورطه في شبهات الفساد إلى استقالة الفخفاخ وهو ما يطرح تساؤلات بشأن جدية المنظومة الحالية سواء الممثلة في الحكم أو في المعارضة في حربها على الفساد.

واليوم باتت هناك شبهة قناعة راسخة لدى التونسيين مفادها أن هذه الطبقة السياسية تستنجد بالفساد للتفليس عن أزماتها حيث أصبحت الأحزاب تبني حملاتها الانتخابية على مكافحة الفاسدين، لكن بعد وصولها إلى الحكم يتغير الخطاب وتناقل هذه الأطراف مع الواقع.

وبصرف النظر عن ملف الفخفاخ، الذي سبب فيه القضاء، فإن تونس لا تزال تتقهقر في مجال مكافحة الفساد ما يؤكد أن البلاد رهينة لوبيات تتحكم في المشهد من وراء الستار مستغلة نفوذها التي لم يقدر كل من حكموا من 2011 على تحجيمه.

ففي تقريرها السنوي للعام 2019، أوضحت منظمة الشفافية الدولية أن تونس تراجعت إلى المرتبة 74 من

في 2011 وتدمير الدولة من الداخل" في إشارة إلى حالة الفوضى التي عمّت بعد ثورة يناير. وأمام حالة الانقسام الداخلي والتجاذبات التي لا تكاد تنتهي تتكفّف الدعوات إلى ضرورة الذهاب في حوار وطني في تونس.

ويقول ناجي جلول في تصريح لـ "العرب"، "البلاد تعيش حالة شلل تامة ما يجعل صوت الحكمة مفقودا. فجعل القطاعات في تراجع وصورة تونس خارجيا تتم الإساءة إليها حاليا. كيف يمكن إقناع مستثمر أجنبي في ظل هذا التشرذم وهذه الأوضاع 'المقرفة'؟ لو كانت هذه الأطراف لها من العقلانية لتجمعت في حوار وطني وطرحت مشاكل البلاد الحقيقية كإبطلالة والأمن

راشد الغنوشي أخطأ ولم يحسن تسير البرلمان لكن نتيجته فقط لا تعني انفراج الأزمة".

لكن نسرين العماري النائبة عن كتلة الإصلاح الوطني بالبرلمان لا تُساور جلول في رأيه حيث تقول في تصريحات لـ "العرب"، "رئيس مجلس النواب أنشأ مكتب مواز له.. هذا المكتب سمح لشخص مشبوه بدخول البرلمان وهو عائد من بؤر التوتر.. عدم قدرة رئيس البرلمان على تسير الجلسات وحل المشاكل جعلتنا نتقدم بلائحة لسحب الثقة منه في احترام تام للقانون والنظام الداخلي للمجلس ولم تدفعنا إلى ذلك أحقاد أيديولوجية".

وتضيف العماري "هناك أطراف تسعى لاستحضار ما شهدته البلاد

احتقان متزايد

أو التي خيّرت الانضمام إلى معسكر المعارضة وصلت حد اتهامهم بارتكاب "جرائم سياسية" للتهرب من وضع حلول للآزمات التي تعصف بالبلاد. فبعد أكثر من 10 سنوات على ثورة يناير، التي انتفض خلالها التونسيون على استئراء الفساد وتدهور الأوضاع المعيشية، يجدون أنفسهم اليوم أمام مشهد مماثل حيث فشلت الدولة في القضاء على هذا الخطبوط بل تمكن أباطرتها من تحقيق مزيد من الاختراقات في الحياة السياسية والعامية.

ولم يقتصر عجز الدولة فقط على ضرب أيادي الفاسدين خلال العشرية التي تلت الثورة بل امتد إلى فشلها في خلق موارد جديدة تؤمّن الوظائف وعائدات لخزينتها ما جعل البلاد ترزح تحت وطأة الاضطرابات الاجتماعية للمطالبة بالتنمية لاسيما في الجهات التي يقول أهاليها إنهم ظلّموا منذ بداية دولة الاستقلال (1956).

ومؤخرا عادت هذه الجهات لتنتفض من أجل المطالبة بالتشغيل والتزام الحكومات بتعهداتها تجاهها. وفي أحدث تصعيد بين السلطات والمحتجين، أغلق شباب مدينة تطاوين (جنوب) محطة لضخ البترول للضغط على الحكومة من أجل تنفيذ اتفاق وقعتها معهم الحكومة السابقة.

وفي تعليقه على الاحتقان الاجتماعي يقول ناجي جلول، وهو وزير سابق وناشط سياسي حالي، إن التونسيين مصابون باليأس من الطبقة السياسية الحالية، "مضيفا "هذه طبقة أعجز من أن تستجيب لتطلعات الشعب وقد تقود البلاد إلى حرب أهلية بخطابها التحريضي والمتشجج.. صحيح

صغير الحيدري  
صحافي تونسي

تونس - وسط تراشق حاد بالاتهامات وتلاسن بين مكونات المشهد السياسي، دخلت تونس أتون أزمة سياسية شاملة تعددت من الحكومة لتشمل البرلمان وغيره من مؤسسات الدولة ما يثير شكوكا حول رغبة الأطياف السياسية في إيجاد مخرج لآزمات البلاد الاجتماعية والاقتصادية.

وكانت الضغوط المسلطة على رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ قد أرغمته على تقديم استقالته الأسبوع الماضي لتنتهي بذلك معركة لي الأزرع بين حركة النهضة الإسلامية والفخفاخ الذي لم تنجح حكومته في الصمود لسنة أشهر.

وفي خضم الأزمة السياسية الخائفة التي دفع إليها تعطل أشغال البرلمان كذلك بسبب تجاذبات بين الحزب الدستوري الحر (مناصر للنظام السابق الذي أطاحت به ثورة 2011) وائتلاف الكرامة الإسلامي طُرح مجددا أسئلة بشأن جدية الطبقة السياسية في معالجة التحديات الراهنة.

وأقرت الانتخابات أكتوبر الماضي برلمانا منقسما على نفسه حيث لم تحصل النهضة الفائزة سوى على ربع المقاعد فقط (52 مقعدا) بينما تقاسمت بقية الأحزاب المتباعدة فكريا وأيديولوجيا بقية المقاعد.

ويرى متابعون أن التشنج الذي بات يهيمن على المشهد العام والذي ينبئ بعودة الاستقطاب الثنائي (ما بين إسلاميين وعلمايين) يؤكد تملل الشارع من الأحزاب سواء الحاكمة